

Distr.  
GENERAL

A/51/950/Add.5  
31 October 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البند ١٥٧ من جدول الأعمال  
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح

تقرير الأمين العام

إيجاد عائد تنمية

مقدمة

١ - تقدم هذه الورقة تفصيلاً لاقتراح الأمين العام إنشاء حساب للتنمية، على النحو المعروض في الفقرات ٥٧ و ٥٨، و ٢٣٤ و ٢٣٥، وللإجراءين ٢١ و ٢٢ والتوصية ذات الصلة الواردة في تقريره المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ (A/51/950).

الاقتراح

٢ - ذكر الأمين العام أن ما يصل إلى ٣٨ في المائة من موارد الميزانية العادية مخصص للتكاليف غير البرنامجية، المحددة كتكاليف إدارية وإعلامية. وقد تم تحديد المبلغ الإجمالي للتكاليف غير البرنامجية على أساس تحليلي. وتشمل هذه التكاليف غير البرنامجية كامل تكاليف الدعم الإداري المباشر وشؤون الإعلام، كما تشمل نسبة مئوية من تكاليف التوجيه الإداري وخدمات المؤتمرات المكرسة لمسائل الإدارة والميزانية وشؤون الموظفين. ومع أن نسبة واسعة من هذه التكاليف تذهب إلى إدارات الخدمات الرئيسية، فإنها تقع على نطاق المنظمة بأسرها.

٣ - والأمين العام ملتزم بتخفيض هذه التكاليف غير البرنامجية في إطار الميزانية العادية بنسبة الثلث، وقد اقترح تحويل الوفورات من التكاليف الإدارية إلى "عائد للتنمية". ويتوقع تحقيق هذا الهدف بشكل كامل في فترة السنتين التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ من خلال تعزيز الفعالية وتنفيذ الإصلاحات الإدارية، دون المساس بالبرامج المقررة.

العرض

٤ - تشكل الزيادة العامة في توقعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتأدية الخدمات، في الوقت الذي تتناقص فيه الموارد، ظاهرة لا تواجهها الأمم المتحدة وحدها بل تواجهها أيضاً الحكومات الوطنية والمشاريع في القطاعات الخاصة والعامة في جميع أرجاء العالم. ويعتزم الأمين العام معالجة هذه الحالة فيما يتصل بأنشطة الأمم المتحدة عن طريق زيادة النواتج التي تحصل عليها الدول الأعضاء من الموارد المتوفرة لديه. وتبعاً لذلك، فهو يعتزم تقليص هذه التكاليف غير البرنامجية، التي تظهر الآن في بنود مختلفة من الميزانية، وإعادة تخصيص الأموال لنواتج واضحة وقابلة للقياس في نطاق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وسيوصي الأمين العام الجمعية العامة، في إطار ميزانية فترة السنتين، بمستوى الموارد المزمع تخصيصها لـ "حساب التنمية". وسيبنى هذا التقدير على أساس التخفيضات المقترحة في التكاليف غير البرنامجية، وسيحدد مقداره لفترة السنتين القادمة.

٥ - وثمة قبول على نطاق واسع لكون تحسين النواتج يحتم إجراء ترشيد للهياكل البيروقراطية وتبسيط للإجراءات. وفي هذا الصدد، يجري الاضطلاع بعدد من المبادرات والاستعراضات، التي لا بد لها أن تؤدي إلى تبسيط العمليات والإجراءات والقواعد؛ وتوحيد الخدمات المشتركة كلما كان ذلك اقتصادياً وممكنًا؛ وزيادة الكفاءة والفعالية لتأدية البرامج من خلال زيادة تعزيز العنصر التكنولوجي الإعلامي للمنظومة من أجل إيجاد أتم متحدة مجهزة إلكترونياً. ولهذا الهدف، فقد طُلب من مديري البرامج الشروع بتقليص

الممارسات الإدارية الزائدة عن الحاجة والاشتراك الفعلي في ذلك، وسيُخول لهؤلاء المديرين صلاحية الحسم في المجالات الداخلة في نطاق مسؤوليتهم. ويجري السعي للحصول على الأفكار الرامية إلى التحسين من المديرين والموظفين على السواء، والفوائد التي ستتحصل سيعاد إدخالها في مبادرات التنمية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، بمجرد تحول هذه الفوائد إلى وفورات. ولكن المحاولة الواحدة لا تكفي. فالتحدي يكمن في إيجاد الهياكل المؤسسية للسبل الكفيلة بتحقيق ما يلي:

- تنفيذ الولايات المخولة من الدول الأعضاء بمزيد من الفعالية من حيث التكلفة؛
- تخفيض التكاليف العامة الإدارية؛
- تحويل الوفورات المتحققة إلى فوائد برنامجية.

٦ - ومسؤولية تحقيق "عائد للتنمية" تقع على عاتق فرادى المديرين في المنظمة بأكملها، الذين برهنوا عن التزامهم بخفض النفقات، وعن قدرتهم على التفكير الخلاق. وما يزيد على ٥٥٠ مشروعاً للكفاءة، بعضها جارٍ وبعضها منجز، بالإضافة إلى إكمال عدد من عمليات تبسيط الإجراءات الإدارية، تعطي دليلاً وافياً على ما يمكن تحقيقه عندما يُعطى فرادى المديرين المرونة اللازمة لتحسين الكفاءة والفعالية لإداراتهم ومكاتبهم.

#### تقديم عائد التنمية

٧ - إن التكاليف غير البرنامجية في التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تقل بمقدار ٥٠ مليون دولار تقريباً عما هو مدرج في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويقترح الأمين العام أن يتم، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، إنشاء حساب التنمية بمبلغ ١٢,٧ مليون دولار في البداية، على النحو المبين في تقريره المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (A/52/303).

٨ - وفي داخل الأمانة العامة، يتطلب إنشاء عائد للتنمية اتباع نهج ذي شقين من جانب الإدارات والمكاتب. وقبل كل شيء، ستحدد الأهداف خلال فترتي السنتين القادمتين بتخفيض التكاليف غير البرنامجية، وبعد ذلك، سيضطلع باستعراضات إدارية جارية من شأنها أن تعزز من تنفيذ البرامج المأذون بها.

٩ - ويقوم الأمين العام بمتابعة سيع استراتيجيات رئيسية للإصلاح الإداري، وهذه الاستراتيجيات تتسم بإمكانات كبيرة لكفالة إطراد نمو عائد التنمية، كما أنها ستفضي إلى تحسين كفاءة وفعالية إدارة المنظمة. وفي هذا الإطار الشامل، تقع غالبية المسؤولية المتعلقة بتحقيق التخفيضات التي ستتحول إلى عائد للتنمية على كاهل المديرين كل على حدة في الميدان غير البرنامجي. وهذا لا يحول دون قيام كافة المديرين ببداية مشاريع تؤدي إلى زيادة الفعالية داخل إداراتهم. وعلاوة على هذا، فإن جهود الإدارات منفردة سوف تتعزز بالإصلاحات المضطلع بها على صعيد المنظمة، لتناول القضايا الإدارية الشاملة، التي لا تستطيع الإدارات منفردة أن تقوم بتغييرها وحدها.

١٠ - وسيتعين على الدول الأعضاء أن تضطلع من جانبها بدور هام أيضا في تبسيط وتنظيم العمليات المؤدية إلى تحقيق وفورات، وتأييد هذه الدول لمبادرات الأمين العام سيكون عنصرا أساسيا في النجاح الشامل لهذا الاقتراح.

#### الأهداف البرنامجية

١١ - إن التوجيه البرنامجي الشامل المتعلق بحساب التنمية سوف يعتمد من جانب الجمعية العامة، التي سترد إليها مجموعة من المقترحات مع مطالبتها باختيار عدد منها لتمويله من حساب التنمية. وستركز برمجة هذه الموارد على القضايا العالمية والأقليمية والإقليمية، على أساس أن خطط التنمية الوطنية تتم معالجتها من خلال برامج أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف.

#### التوجيه والإدارة على الصعيد البرنامجي

١٢ - سيعمل وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه المدير البرنامجي لحساب التنمية، وسيقوم بالإشراف على إدارته وتنفيذه. وعند وضع التوصيات بالنيابة عن الأمين العام، سيتلقى مدخلات من اللجان التنفيذية والفريق الإنمائي للأمم المتحدة، عند الاقتضاء، حتى تعرض على الجمعية العامة مجموعة منسقة وشاملة من المقترحات عند النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة، مع استعمال المعايير التالية:

- تكون المشاريع مميزة، وتستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للمنظمة؛
- تكون المشاريع محددة، وقادرة على الاكتمال خلال فترتي سنتين؛
- تتضمن المشاريع أهدافا موجزة وحصائل قابلة للقياس ومؤشرات أداء واضحة؛
- تكمل المشاريع البرامج الحالية وتحل محلها.

١٣ - وسوف يدار وينفذ حساب التنمية وفقا للأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٤ - وبمجرد موافقة الجمعية العامة على البرامج والمشاريع، سيحدد المراقب المالي الحصص ذات الصلة لمديري البرامج.

#### الإبلاغ عن الأداء

١٥ - سيقدم الأمين العام تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة عما تحقق بالفعل من أهداف ونواتج، مع تضمينه معلومات تحليلية بشأن المشاريع الممولة.

#### الاستعراض والرصد

١٦ - في إطار التشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، سيضطلع وكيل الأمين العام لشؤون التنظيم بالمسؤولية المتعلقة بالقيام على نحو مستمر باستعراض وتقييم ورصد تنفيذ البرامج، مع استخدام معايير الأداء والبرمجة التي حددتها الجمعية العامة، وتدرج نتائج ذلك في تقرير الأداء السنوي.

#### خاتمة

١٧ - إن الأمين العام على ثقة من أن التدابير المذكورة أعلاه ستؤدي، بفضل مساندة الدول الأعضاء، إلى تحقيق عائد للتنمية من شأنه أن يسهم بشكل كبير في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، وستؤدي كذلك إلى وجود منظمة أفضل إدارة تضطلع بالعمل وفق أولويات الدول الأعضاء.

- - - - -